الأنباء
الثلاثاء 11 مارس 2014

حل لغوي ملتبس أفضل من تحويل الحكومة إلى تصريف اعمال

جلسة حاسمة للجنة البيان الوزاري اليوم وبري مُصر على «سقوط الحكومة» مع مضي المهلة دون بيان

بيروت ـ عمر حبنجر

تعقد لجنة صياغة البيان الوزاري جلستها العاشرة اليوم الثلاثاء وسط غموض مآل التفاهم على مخرج لبندي «المقاومة» و«إعلان بعبدا» رغم مشارفة مهلة إنجاز البيان الوزاري على الانتهاء يوم السبت المقبل.

الانطباعات التي ترتبت على اجتماعات وزراء الخارجية العرب في القاهرة، والصيغة التي اعتمدها الوزير جبران باسيل في ورقة عمل لبنان الى مؤتمر وزراء الخارجية، وفق معادلة تقول بأفضلية الحل اللغوي الملتبس على التسليم بتحول الحكومة، الى حكومة تصريف أعمال.

وفي هذا السياق، جدد رئيس مجلس النواب نبيه بري تحذيره من أن الحكومة تصبح ساقطة إذا ما انقضت المهلة المحددة لإنجاز بيانها الوزاري، لتنال على أساسه ثقة البرلمان.

ورأى بري وفق نواب التقوه، أن العبارة التي تنص على الحكومة، أن تتقدم من البرلمان ببيانها الوزاري في مهلة ثلاثين يوما تحمل صفة الوجود والإلزام وتأتي في سياق حسمها على إنجاز البيان وإلا لما وردت هذه العبارة بوضوح في المادة الرابعة والستين من الدستور.

وكان وزير الخارجية باسيل اقترح صيغة، صادق عليها مؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة، عكست التوازن بين فريقي 8 و14 آذار. واعتبرت أن الحوار الدائر بين الأقطاب، سيمهد الطريق لعبور البيان الى مجلس الوزراء وتاليا الى مجلس النواب في الأيام القريبة.

وجاءت كلمة باسيل منسقة بينه وبين الرئيسين سليمان وسلام، وبعلم الرئيس بري، خصوصا ما يتعلق منها «بالمقاومة» وتحرير الأرض اللبنانية، التي تحتلها إسرائيل.

فقد استبدل باسيل ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة ينص على «حق لبنان واللبنانيين بتحرير أو باسترجاع مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء المحتل من بلدة الغجر ومقاومة أي اعتداء أو احتلال إسرائيل بكل الوسائل المشروعة والمتاحة».

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا مدير عام الامن العام اللواء عباس ابراهيم في بعبدا امس (محمود الطويل)

الحديث عن صيغة معدلة لورقة عمل باسيل في القاهرة والقوات تصف وزير الخارجية بـ «المجند عند حزب الله»

لكن مصادر في 14 آذار أبلغت «الأنباء» أن المشكلة كلها في تعبير «المقاومة» إذ لا أحد يجادل في حق لبنان بالمقاومة، على أن تشرف الدولة عليها وتكون مسؤولة عنها.

وقالت المصادر عينها لـ «النهار» ان الوزير باسيل تجاوز لجنة الصياغة في القاهرة وفتح على حسابه.

وافترضت المصادر أن ينجز البيان الوزاري قبل يوم الجمعة المقبل، حيث موعد احتفال 14 آذار بذكرى تأسيسها التاسعة. وعلى كل قبل هذا الاحتفال، أي قبل 17 مارس. مصادر «القوات اللبنانية»، اعتبرت أن الوزير جبران باسيل مجند من حزب الله، وانه لا يختلف كثيرا عن سلفه وزير الخارجية السابق عدنان منصور في اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، حيث شدد باسيل على أهمية المقاومة وعدم التخلي عنها، ناسيا أو متناسيا ما جلبه حزب الله على لبنان من ويلات اقتصادية واجتماعية وطائفية بدءا بحرب يوليو 2006 و«غزوة» بيروت عام 2008 وصولا الى خوض الحرب في سورية.

بيد ان النائب كاظم الخير نقل عن رئيس الحكومة تمام سلام ان اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة صياغة البيان الوزاري سيكون حاسما اليوم وانه سيكون الاجتماع الاخير للجنة، وبعد ذلك سيحال الموضوع الى مجلس الوزراء.

وتمنى الخير الوصول الى اتفاق حول الصيغة الملائمة للذهاب الى مجلس الوزراء باتفاق، ورأى ان الصيغة التي طرحها الوزير باسيل في القاهرة قد تكون منطلقا للبحث او التعديل للوصول الى صيغة مشتركة.

من جهتها، اكدت اوساط الرئيس سلام لصحيفة «المستقبل» ان الاتصالات لم تشمل حتى ليل امس اي جديد يخرج البيان الوزاري من النفق.

وقالت الاوساط انه في حال لم يطرأ جديد في اجتماع اللجنة اليوم فإن الامر سيترك الى مجلس الوزراء مجتمعا بوصفه صاحب القرار طبقا لما اشارت اليه «الأنباء» في وقت سابق.

الرئيس فواد السنيورة رد الخلاف السياسي المستحكم نتيجة اصرار البعض على عدم تمكين الدولة اللبنانية من القيام بدورها في ظل اصرار الحزب على الاشتراك بالمعارك في سورية.

من جهته، قال عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله: لن نقبل بأن يفاوضنا احد على حق طبيعي، لأننا كتبنا التاريخ بدماء آلاف الشهداء، ومن سيئات هذا الزمن ان يحاول البعض اليوم في لبنان ان يفاوضنا على حقنا في المقاومة او ان يبتز اللبنانيين على حقهم الطبيعي في تحرير ارضهم والدفاع عنها وحمايتها بالمقاومة، مشيرا الى اننا «نصحنا الفريق الآخر ومانزال الا يضيع وقته ووقت اللبنانيين والا يراهن على الوقت، فحتى تنتهي مهلة اعداد البيان الوزاري في الايام القليلة المقبلة لن نغير حرفا في قناعاتنا، ولذلك فإن الفرصة ماتزال متاحة لانجاز هذا البيان على قواعد ومسلمات، واولها ان تكون المقاومة هي الحق الطبيعي للبنان وللبنانيين وللجيش وللمقاومة في مواجهة العدو وفي استكمال تحرير الارض، اما المراهنة على الوقت وعلى تمريره حتى اللحظات الاخيرة قبل انتهاء المهلة الدستورية فهذا لن يفيد، وهذا تضييع وهدر للوقت وتعطيل لعمل هذه الحكومة».

واوضح النائب فضل الله ان تعطيل الفريق الآخر لانجاز البيان الوزاري هو تعطيل على البلد وعلى نفسه، ونحن لا نريد لحكومة الشراكة ان تكون حكومة تصريف اعمال، ولا نريد بيانا وزاريا كيفما كان، وبناء عليه نحن حريصون على انجاز هذا البيان الوزاري لتقوم الحكومة بدورها وبعملها، لأنه عندما تنتهي المهلة الدستورية سنذهب الى استشارات نيابية جديدة وسيسمى رئيس للحكومة وسنعود الى الدوران في الحلقة ذاتها.

الى ذلك، نظم طلاب جامعة اللويزة يوما تضامنيا مع مواقف الرئيس ميشال سليمان في وجه الحملة الاعلامية والسياسية التي يتعرض لها من جانب 8 آذار.

وناهز عدد المشاركين نحو 600 طالب وطالبة وهم ينتمون الى حزب الكتائب والقوات اللبنانية، في حين غاب طلاب التيار الوطني الحر.

وقال احد الطلاب ان المواقف الاخيرة للرئيس سليمان وللبطريرك الراعي تعكس تطلعاتنا.

تقرير اخباري

سباق مع الوقت وفي اتجاهين ..
مع ترجيح «إقفال الملف الحكومي والانتقال إلى معركة الرئاسة»

بيروت: دخلت حكومة آخر العهد سباقا محموما مع الوقت مع بدء العد العكسي لمهلة الشهر المخصصة للبيان الوزاري والتي لم يتبق منها إلا سبعة أيام من دون أن تظهر حتى الآن مؤشرات حل وتسوية للخلاف الناشب حول موضوع الحكومة، لا بل نشب خلاف جديد حول «مرحلة ما بعد الخلاف حول البيان الوزاري والإخفاق في وضعه وعدم الوصول الى جلسة الثقة».

فثمة تخوف الآن من أن تنقضي مهلة الـ 30 يوما في 15 مارس الجاري من دون أن تتقدم الحكومة أمام مجلس النواب، ما ينشئ فراغا دستوريا حول ما إذا كانت تعتبر مستقيلة في هذه الحالة:

● فهناك من يعتبر (بري وفريق 8 آذار) مهلة الشهر المعطاة للحكومة لإعداد البيان الوزاري هي «مهلة إسقاط»، وان عدم مثولها أمام المجلس النيابي خلال شهر من تشكيلها يجعلها مستقيلة على أساس أنها لم تنل ثقة المجلس. وفي هذه الحال تصبح الحكومة في حكم الساقطة ويتوجب إجراء استشارات نيابية لتشكيل حكومة جديدة.

● وهناك في المقابل من يعتبر (الحريري وفريق 14 آذار) أن مهلة الـ 30 يوما هي «مهلة حث» لإنجاز البيان، وأنه ليس هناك من نص دستوري يعتبر الحكومة مستقيلة في هذه الحال.

فالدستور حدد حالات اعتبار الحكومة مستقيلة (باستقالة رئيسها أو وفاته أو فقدان أكثر من ثلث عدد وزرائها، وعند نزع الثقة النيابية منها وعند بدء ولاية رئيس الجمهورية وولاية المجلس النيابي)، ولو أراد المشرع اعتبارها مستقيلة في حال عدم إنجازها البيان الوزاري في مهلة الـ 30 يوما لكان نص على ذلك صراحة.

هذا السجال «الدستوري» صاحبه سجال سياسي بين حزب الله الذي وضع الكرة في ملعب الرئيس سعد الحريري محملا إياه مسؤولية إيجاد مخرج وحل، ومسؤولية عدم التوافق على البيان الوزاري، وبين تيار المستقبل الذي يحمل حزب الله مسؤولية الإخلال بتعهدات قطعها قبل تشكيل الحكومة ومنها الالتزام بإعلان بعبدا، ويتهم الرئيس بري بالتلاعب في تفسير النصوص الدستورية. متسائلا أين كان الدستور عندما أقفل المجلس النيابي لسنة ونصف، وهل اعتبر مستقيلا عندها أم لا؟

وكان أن أدى هذا التوتر الى رفع منسوب القلق والشكوك ازاء فرص إنجاز البيان في الوقت المتبقي واحتمال نشوء نزاع دستوري حول وضع الحكومة ومصيرها ووجود «قطبة مخفية» فيحل تاريخ 25 مايو المقبل موعد نهاية ولاية الرئيس سليمان وتكتمل حلقة الفراغ: فراغ الرئاسة الأولى، وشلل في الحكومة والسلطة التنفيذية، وتعطيل في عمل المجلس النيابي.

وهذا الوضع فيه تكرار واستعادة لمشهد العام 2007ـ2008 ولكن في ظل ظروف داخلية وإقليمية أكثر تعقيدا وخطورة.

ولكن اتجاه التصعيد يقابله اتجاه التهدئة الذي ستكون له الغلبة في نهاية هذه المبارزة الحكومية، وحيث تؤكد أوساط مطلعة الى أنه سيكون هناك بيان وزاري قبل نهاية مهلة الشهر تنال الحكومة الثقة على أساسه، وصيغة الحل للخلاف حول المقاومة تستند بشكل أساسي الى الصيغة التي أوردها وزير الخارجية جبران باسيل في كلمته في القاهرة واعتمدتها الجامعة العربية ونصت على «حق لبنان واللبنانيين في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة والمتاحة». والاعتقاد السائد حاليا أنه آن الأوان لطي صفحة البيان الوزاري وإقفال الملف الحكومي، للانتقال الى معركة رئاسة الجمهورية التي فتحت عمليا وتقترب من موعد بدء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد.

فالحكومة التي تحظى بدعم إقليمي ودولي وجدت في هذا الوقت ويجري التعامل معها على أنها مدخل إجباري الى إجراء انتخابات الرئاسة في موعدها للحؤول دون الوقوع في الفراغ.

وإذا حدث أن سقط الاتفاق الداخلي حول الحكومة وتحولت الى «تصريف أعمال»، فإن الاستحقاق الرئاسي سيصبح مهددا وفي مهب الريح، وهو ما يدخل البلاد في احتمالات خطرة تصل الى حدود تغيير قواعد اللعبة والمس بالاستقرار ومعادلة الطائف، وهذا ليس في مصلحة أحد طالما الأزمة السورية مستعرة ولا مؤشرات الى حل أو حسم لها في المدى المنظور.

تحضيرات لبلورة إطار سني معارض لـ«المستقبل»

بيروت ـ محمد حرفوش

باشرت احزاب ومجموعات وجمعيات سنية في بيروت تدور في فلك قوى 8 آذار اتصالات ومشاورات على أكثر من صعيد تهدف بحسب المعلومات إلى بلورة إطار تنسيقي موحد مقابل تيار المستقبل.

وتشير المعلومات إلى أن رئيس حزب الاتحاد الوزير السابق عبدالرحيم مراد يدفع بهذا الاتجاه بالتفاهم مع أمين الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين المرابطين العميد مصطفى حمدان وشخصيات سنية اخرى وذلك من اجل الدخول اكثر على توازنات الشارع السني ومحاولة استمالته اذا امكن.

وتحدثت المعلومات عن مساع تبذل لانضمام رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني كمال شاتيلا الى هذا الحراك ومع رئيس حزب الحوار الوطني فؤاد مخزومي الذي يطمح لأن تكون حيثية سياسية سنية في معادلة تمثيل العاصمة وهو الهدف الذي زاد من مساعداته التي يوزعها شهريا في بيروت بموازاة تراجع أو انحسار تقديمات تيار المستقبل.

أخبار وأسرار لبنانية

● **مؤتمر دولي داعم للبنان:** تبلغ الرئيس ميشال سليمان من جهات دولية أن مؤتمرا دوليا ثانيا لدعم لبنان سيعقد في شهر يونيو المقبل على أن يسبقه اجتماع تقني في روما الشهر المقبل (أبريل) لدعم الجيش اللبناني على مستوى قادة أركان جيوش الدول الصديقة.

● **مجلس للشيوخ:** تلقى البطريرك بشارة الراعي وعدا من الرئيس سعد الحريري عندما التقيا في روما بالتوصل الى قانون انتخابات جديد يلحظ إنشاء مجلس للشيوخ الى جانب مجلس النواب. ولمس البطريرك الراعي توجها عند الرئيس ميشال سليمان لتحريك مسألة «اللامركزية الإدارية الموسعة» باعتبارها مسألة أساسية ومحورية في عملية الإصلاح السياسي والإداري والتوازن والإنماء المناطقي.

● **تواصل الخلافات داخل 14 آذار:** بعد تسوية المشكلة مع حزب الكتائب، برزت في وجه الأمانة العامة لـ 14 آذار مشكلة جديدة مع حزب الأحرار الذي أعلن رئيسه دوري شمعون تعليق مشاركة الحزب في الأمانة العامة ومقاطعة احتفال 14 آذار في البيال هذا الأسبوع، عازيا السبب الى ما يعانيه حزب الأحرار من إهمال وتهميش، وقال غاضبا ومحتجا «نحن لسنا إجر كرسي». ومن المتوقع أن يقوم وفد من الأمانة العامة بزيارة شمعون بغية الوقوف على «خاطره» وعلى الأسباب التي دفعته الى اتخاذ هذا القرار وحثه للعودة عنه.

● **وهاب يستفر في الجاهلية:** رئيس حزب التوحيد العربي الوزير السابق وئام وهاب قرر الإقامة بشكل دائم في منزله الصيفي في بلدته الجاهلية (الشوف) مع الاستمرار في حركة لقاءاته واتصالاته السياسية، وذلك بسبب الوضع الأمني الناشئ في منطقة بئر حسن التي صارت هدفا لتفجيرات متكررة أدى آخرها الى استشهاد أحد مرافقيه. ويقع منزل وهاب بين السفارة الإيرانية ومبنى المستشارية الثقافية الإيرانية.

● **فراغ رئاسي لشهرين أو ثلاثة:** تقول أوساط سياسية متابعة للملف الرئاسي إن انعقاد جلسة الانتخاب شيء وانتخاب رئيس مسألة أخرى. وحسب هذه الأوساط فإن الأمور تتجه فعلا الى جلسة ستعقد على الأرجح مطلع مايو المقبل في ظل منافسة ستكون محصورة بين عون ومرشح فريق 14 آذار (ما بين روبير غانم وبطرس حرب). وبطبيعة الحال فإن أيا من المرشحين لن ينال غالبية الثلثين في الدورة الأولى، كذلك فهي تعتقد أن كلا المرشحين لن ينالا غالبية الـ 65 صوتا وفق حساباتها التي تشير الى أن كتلة النائب وليد جنبلاط ستقترع بورقة بيضاء لاقتناعها بوجوب انتخاب رئيس جديد من خارج الاصطفاف السياسي الحاصل.

وتتحدث هذه الأوساط أيضا عن مواقف مماثلة قد يتخذها نواب آخرون. وأمام هذا الواقع سيرفع رئيس مجلس النواب نبيه بري الجلسة لتذهب الأمور في اتجاه فراغ رئاسي لشهرين أو ثلاثة أشهر ربما وفق اعتقاد الأوساط الديبلوماسية. ذلك أن عزل هذا الاستحقاق اللبناني الأساسي عن التطورات الاقليمية وتحديدا السورية، ليس واقعيا.

ففي سورية انتخابات رئاسية أيضا تبقى مثار جدل إقليمي ودولي واسع. وطالما أن هذا الاستحقاق له دلالات سياسية كبرى سيطبع التوجه السياسي في المنطقة وموعده يوليو المقبل، فإن هذه الأوساط لا تستبعد حسم الاستحقاق الرئاسي اللبناني في مدة أقصاها شهر اغسطس.

● **الاستحقاق الرئاسي يحدد مصير 14 آذار:** في رأي محلل سياسي قريب من 14 آذار أن الاستحقاق الرئاسي المطل على الأبواب سيشكل استحقاق بقاء قوى 14 آذار من عدمه. والعامل الأشد إلحاحا الذي يضغط لامتحان قدرة هذا الفريق على مواكبة الاستحقاق الرئاسي بتماسك يلوح عبر استحقاقه هو في ناحيتين تتنافسان بقدر متواز من الخطورة التصاعدية:

ـ الأولى هي إمكان التوصل فعلا الى تزكية مرشح واحد وسط واقع لا يوحي بسهولة التوصل الى هذه التزكية نظرا الى فارق أساسي مع الخصوم هو عدم وجود قاطرة رئيسية إقليمية أو داخلية تجعل التحالف ينضوي تحت مرشح معركة واحد.

ـ الثانية هي في صعود الشكوك في «ذلك الشيء» الطالع تحت شعار الانفتاح بين تيار المستقبل والعماد ميشال عون والذي على رغم إدراجه في إطار تشكيل الحكومة والاتفاق على تسهيل الاستحقاق الرئاسي حرك ويحرك شياطين الشكوك الدفينة في صفوف الحلفاء.

وزير البيئة أكد أن التأخير في صياغة البيان هو نوع من «الصراع عند حافة الهاوية»

محمد المشنوق لـ «الأنباء»: سليمان سيوافق على التمديد حال استشرافه وجود خطر

بيروت ـ زينة طبارة

أكد وزير البيئة محمد المشنوق أن أجواء النقاش داخل لجنة صياغة البيان الوزاري مختلفة تماما عما يروّج خارجها من معارك وصدامات وخلافات، وان العمل جار لتدوير الزوايا بما يكفل الخروج بتوافق بين أعضائها، لافتا الى أن المناقشات مرت بعدة مراحل لم يكن مخططا لها سلفا، بحيث تدرجت بفعل المساعي من مناقشة نص واحد في الجلسة الأولى الى مناقشة مجموعة من النصوص مع حلول الجلسة الثالثة وما تلاها من جلسات، مع التركيز على إيجاد عبارات تجميلية، مستدركا بالقول «أصبح واضحا أن المشكلة لم تعد بالكلمات والعبارات أو بالصياغة، إنما لدى القيادات والمرجعيات السياسية لغالبية أعضاء اللجنة».

وردا على سؤال، لفت المشنوق في تصريح لـ «الأنباء» الى أنه في حال لم تتوصل لجنة صياغة البيان الوزاري الى نتيجة خلال جلستها اليوم الثلاثاء، فسيُرفع الموضوع الى مجلس الوزراء صاحب الحق إما بإقرار البيان كما هو وإما بتعديله، مرتكزا بهذا التوجه على أن سلطة مجلس الوزراء مجتمعا أكبر من سلطة لجنة وزارية منبثقة عنه، أي ان رئيس الحكومة وبالتنسيق مع رئيس الجمهورية يطلب بصورة عاجلة عقد جلسة لمجلس الوزراء لمناقشة ما لم تتوصل اليه لجنة صياغة البيان الوزاري، لكن تبقى هناك مخاوف من عدم توصل مجلس الوزراء أيضا الى اتفاق حول ما لم تتفق عليه اللجنة الوزارية.

محمد المشنوق

الحكومة ليس من مهامها فقط إنجاز الاستحقاق الرئاسي إنما معالجة طوفان من الملفات الشائكة والملحة

في سياق متصل وردا على سؤال، لفت المشنوق الى أن القوى السياسية التي تعمل على صياغة البيان الوزاري ونيل الثقة، هي نفسها التي ستعمل على إنجاز الاستحقاق الرئاسي، وبالتالي قد يكون التأخير في صياغة البيان هو نوع من سياسة «الصراع عند حافة الهاوية»، أي ان مرور لجنة الصياغة بمهلة إسقاط قبيل دخول البلاد زمن الانتخابات الرئاسية في 25 مايو المقبل، له مدلولات سلبية وغير مطمئنة، لأن ذلك قد يتيح البدء بتكليف شخصية جديدة لتشكيل حكومة جديدة وما يرافقه من تعقيدات، وهو ما بدوره قد يتيح إما الوصول إلى الانتخابات الرئاسية دون حكومة وهو الجانب الأكثر سلبية، وإما إعادة تكليف الرئيس سلام لتشكيل الحكومة نفسها بموازين القوى الحالية نفسها، فتكون عمليا نوعا من القفز فوق مهلة الثلاثين يوما الى ثلاثين يوما جديدة.

واستطرادا، أعرب وزير البيئة محمد المشنوق المقرب من الرئيس سلام، عن أمله في عدم الوصول الى السيناريو أعلاه لما فيه من تحايل على النظام الديموقراطي، وذلك لاعتباره أن من يريد التوافق يجب أن يفتح الباب له منذ اليوم، لأن الحكومة ليس من مهامها فقط إنجاز الاستحقاق الرئاسي إنما معالجة طوفان من الملفات الشائكة والملحة، وأهمها الملف الأمني والاقتصادي والاجتماعي.

وعن قراءته لتزايد المطالبين بالتمديد للرئيس سليمان تفاديا لوقوع البلاد في الفراغ الرئاسي، لفت المشنوق إلى أن الرئيس سليمان لا يريد التمديد لنفسه، وهو ما أكده في العديد من المناسبات والمحطات السياسية، ومن خلال إصدار تعليماته بإعداد خطاب المغادرة، وهو يتمنى وصول لجنة صياغة البيان الوزاري اليوم إلى اتفاق بين أعضائها ونيل الحكومة الثقة للبدء بالإعداد لمرحلة الانتخابات الرئاسية، إلا أن الرئيس سليمان وانطلاقا من موقعه المسؤول على رأس الدولة، سيوافق على التمديد في حال تبين له وجود استحالة لتوافق الفرقاء السياسيين على شخصية الرئيس الجديد، معتبرا أنه وإن لم يكن باستطاعة المجلس النيابي انتخاب رئيس جديد، إلا أن بمقدوره حتما تعديل الدستور للتمديد للرئيس سليمان والحؤول دون الوقوع في المحظور.

وردا على سؤال حول ما إذا كان يرى بالحملات الإعلامية التي شنتها قوى 8 آذار على الرئيس سليمان انتقاصا من هيبة الرئاسة وظلما لها، خصوصا بعد الإجماع الدولي الذي حققه سليمان لدعم لبنان خلال مؤتمر باريس، ختم المشنوق معتبرا أنه لا يمكن لأحد الانتقاص من هيبة الرئاسة، لاسيما أن الرئيس سليمان رفع اسم لبنان عاليا وسط المحافل الدولية، وأكد على سيادة الدولة وحدودها، لافتا بالتالي الى أن المواقف المخالفة لا تعبِّر إلا عن آراء أصحابها ولا تجعل من الرئيس مظلوما، بل رئيسا سياديا حتى نهاية ولايته، خصوصا أنه نال من المجتمع الدولي والإقليمي والقوى المحيطة بلبنان تقديرا كبيرا.